

Distr.: General
28 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 26 من جدول الأعمال المؤقت**

النهوض بالمرأة

العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه، ريم السالم، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة 193/77.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 5 أيلول/سبتمبر 2023.

** A/78/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

060923 060923 23-14780 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه، ريم السالم

العنف ضد النساء والفتيات، وقوانين الجنسية، وانعدام الجنسية

موجز

في هذا التقرير، تستكشف المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه، ريم السالم، العلاقة بين العنف ضد النساء والفتيات، وقوانين الجنسية، وانعدام الجنسية، بغية تقييم الطريقة التي تكون بها حالات انعدام الجنسية والممارسات والقوانين التي تميز بين الجنسين بمثابة أشكال من العنف ضد النساء والفتيات. كما تقدم توصيات إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن معالجة قوانين وممارسات الجنسية التمييزية، بما في ذلك تلك التي تقوم على أساس جنسي وجنساني، والتخفيف من العواقب الضارة لانعدام الجنسية وقوانين وممارسات الجنسية التمييزية على النساء والفتيات.

أولا - مقدمة

1 - في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 193/77، تستكشف المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه، ريم السالم، العلاقة بين العنف ضد النساء والفتيات، وقوانين الجنسية، وانعدام الجنسية. وتعتبر قوانين الجنسية تمييزية في ما يزيد على 80 بلداً⁽¹⁾. وضمن هذا العدد، توجد أحكام تميز بين الجنسين في قوانين الجنسية لدى زهاء 50 بلداً، بما في ذلك ما يتعلق بالتمييز في حق المرأة في منح الجنسية لزوج غير مواطن أو اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها على قدم المساواة مع الرجل⁽²⁾. وفي 24 بلداً، تحرم قوانين الجنسية المرأة من حقها في منح الجنسية لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل⁽³⁾. وتقوض الأحكام التي تميز بين الجنسين في قوانين الجنسية المساواة بين الجنسين. كما يمكن أن تؤدي إلى انعدام الجنسية وتسبب أشكالاً واسعة النطاق ومتعددة الطبقات من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني.

2 - وغالبا ما يكون انعدام الجنسية سببا ونتيجة للهجرة والنزوح القسري. وفي عام 2022، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك 4,4 ملايين شخص من عديمي الجنسية بناء على معلومات وردت من 95 بلداً⁽⁴⁾. ومن المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى من ذلك بكثير، لأن البيانات لا تتوافر إلا عن عدد أقل من نصف جميع البلدان؛ فضلا عن ذلك، فإن بعض البلدان التي يُعرف أن لديها سكانا عديمي الجنسية لا تبلغ عن البيانات. وقد يكون الأشخاص الذين لا يحملون وثائق هوية غير قادرين على الحصول على الحماية من بلد جنسيتهم أو غير راغبين في ذلك، ويكونون، من ثم، عديمي الجنسية بحكم الواقع. وما لا يقل عن نصف المتضررين من انعدام الجنسية هم من النساء والفتيات، وهن يعانين من الوضع على نحو يميز ببعده الجنساني. ويشكل انعدام الجنسية وسط النساء والأطفال مصدر قلق متزايد، نظرا لتزايد تدفقات الهجرة وغلبة النساء فيها، مما يُسفر عن المزيد من الزيجات المختلطة. ونتيجة لذلك، فإن فقدان المرأة لجنسيتها عند الزواج أو الطلاق أو عدم قدرتها على نقل جنسيتها إلى زوجها أو أطفالها قد تكون لهما عواقب بعيدة المدى.

ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة

3 - ترد الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير موجزة في تقريرها المواضيعي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين (A/HRC/50/26). وقدمت المقررة الخاصة ذلك التقرير المواضيعي، المعنون "الحضانة والعنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال"، مع التركيز على التنفير من أحد الوالدين. كما قدمت تقريرها عن زيارتها القطريتين إلى تركيا (A/HRC/53/36/Add.1) وليبيا (A/HRC/53/36/Add.2) في الدورة نفسها. وأثناء إعداد هذا التقرير،

(1) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Outcome document of the round table on equality and non-discrimination in nationality matters to end statelessness", 21 October 2021

(2) مساهمة مقدمة من الحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية.

(3) UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2023", March 2023.

متاحة في الموقع <https://www.refworld.org/pdfid/640751284.pdf>

(4) UNHCR, "Global trends: forced displacement in 2022", 14 June 2023

التمست المقررة الخاصة مساهمات من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، وصانعي التغيير في مجال انعدام الجنسية، والأشخاص المتضررين، وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

ثالثا - لمحة عامة عن قوانين الجنسية وحالات انعدام الجنسية

ألف - الأطر الدولية والإقليمية بشأن الحق في الجنسية ومنع انعدام الجنسية

4 - وفقا لاتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، فإن الأشخاص عديمي الجنسية هم أفراد لا يعتبرهم أي بلد مواطنين بمقتضى تشريعاته. ويؤثر انعدام الجنسية سلبا على الحقوق الأساسية التي يحميها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى هذا النحو، يعترف القانون الدولي صراحة بالحق العالمي في الجنسية؛ وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يُعترف أيضا بالصلة بين الجنسية والتمتع بحقوق الإنسان الأخرى⁽⁵⁾. ويعترف القانون الدولي العرفي والمبادئ العامة للقانون الدولي والمعاهدات الدولية بالحقوق السيادية للدول في منح الجنسية، وإن كانت تشدد على وجوب امتثال الدول لالتزاماتها فيما يتعلق بمنح الجنسية وفقدانها. وتشمل القيود المفروضة على السلطة التقديرية للدول فيما يتعلق بمسائل الجنسية واجبا سلبيا يتمثل في منع انعدام الجنسية فضلا عن ضمان المساواة وعدم التمييز⁽⁶⁾.

5 - ولما كانت الجنسية حقا في حد ذاتها وهي تمنح الحصول على حقوق إنسانية مشتقة أخرى، تحظر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على الدول حرمان الأفراد من جنسيتهم تعسفا. وقررت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 16 (1998) بشأن الحق في الخصوصية، أن الحرمان التعسفي من الجنسية يتنافى مع أحكام وأهداف القانون الدولي لحقوق الإنسان (الفقرة 4). ويكرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره الأخير 16/53 بشأن الحق في الجنسية، الإعراب عن قلقه من أن الحرمان التعسفي من الجنسية قد يؤدي إلى انعدام الجنسية عبر الأجيال. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والحرمان التعسفي من الجنسية، يجب الموازنة بعناية بين عواقب أي سحب للجنسية وخطورة السلوك أو الجريمة اللذين يُنص على التجريد من الجنسية بسببهما (A/HRC/25/28، الفقرة 4). ونظرا لشدة عواقب انعدام الجنسية، فلا يمكن تبرير فقدان الجنسية أو الحرمان منها كتدبير متناسب أو بناء على أي سبب (المرجع نفسه).

6 - وفي عام 1957، أصبحت اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة أول وثيقة على الصعيد الدولي تركز مبدأ الجنسية المستقلة للمرأة المتزوجة. وقد مهدت للمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تنص على التزام الدول الأطراف بالتمسك بحقوق المرأة في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها ومنح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل. وفي حين أبدت عدة بلدان تحفظات

(5) تشير الجنسية إلى حالة الانتماء إلى دولة معينة، سواء بال ميلاد أو التجنس. وهي تشكل علاقة قانونية بين فرد ودولة. ويستخدم مصطلحا الجنسية والمواطنة بالتبادل في هذا التقرير.

(6) وتشمل المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تركز الحماية من التمييز المادة 1، الفقرة 3، والمادتين 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة 5 من الاتفاقية الأوروبية بشأن الجنسية، والمادة 1 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والمادة 3 من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، والمادة 2 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

على هذه المادة، فإن مشروعية هذه التحفظات أصبحت موضع شك لأنها لا تتسق مع موضوع الاتفاقية والقصد منها وتعارض تعارضاً مباشراً مع مبدأ عدم التمييز. وقد دأبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على حث الدول الأطراف على التمسك بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز فيما يتعلق بحق المرأة في الجنسية، وأوضحت في توصيتها العامة رقم 32 (2014) بشأن الأبعاد الجنسانية المرتبطة بالمرأة فيما يتعلق بصفة اللجوء والجنسية وانعدام الجنسية، أن الدول الأطراف عليها التزام، بموجب المادة 9، يقضي بأن تضمن تمتع الزوجين بحقوق متساوية في منح جنسيتها. كما تفرض اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التزامات على الدول الأطراف بحماية حق الفئات المعنية في الجنسية⁽⁷⁾.

7 - وتتناول اتفاقيتان دوليتان بشأن انعدام الجنسية المعاملة التمييزية للمرأة في مسائل الجنسية، وإن كان ذلك على نحو غير شامل. وتهتم اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية في المقام الأول بحماية الأشخاص عديمي الجنسية بالفعل. وتتص اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية على واجب قانوني إيجابي يقع على عاتق الدول لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها في قوانين وممارسات الجنسية. وهي تنص صراحة على أن الطفل المولود في إقليم دولة متعاقدة، وتكون أمه حاملة لجنسية تلك الدولة، يكتسب تلك الجنسية عند ولادته إعمالاً للقانون أو بناء على تقديم طلب، إذا كان الطفل سيصبح عديم الجنسية لولا ذلك. وتتص المادة 6 من اتفاقية عام 1961 على أن فقدان الجنسية أو الحرمان منها يجب أن يكون مشروطاً بحيازة أو اكتساب جنسية أخرى، في حين تفرض المادة 8 واجباً سلبياً على الدول يقضي بعدم جعل شخص ما عديم الجنسية بسبب الحرمان من الجنسية، وإن كان ذلك مع استثناءات قليلة⁽⁸⁾. وهذه المواد، مقترنة بالتطورات في القانون الدولي بشأن حقوق المرأة، ترسخ بقوة واجب الدول في منع انعدام الجنسية والتمسك بعدم التمييز.

8 - وتضمن الصكوك الإقليمية أيضاً الحق في الجنسية. وفي حين أن اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) لا تتضمن حقاً صريحاً في الجنسية، فقد وضع مجلس أوروبا الاتفاقية الأوروبية بشأن الجنسية واتفاقية تقادي وقوع حالات انعدام الجنسية في سياق خلافة الدول. وكانت اتفاقية جنسية المرأة، التي اعتمدت في مونتيفيديو عام 1933، أول معاهدة إقليمية تشدد على المساواة المدنية والسياسية للمرأة وتدعو الدول صراحة إلى إنهاء التمييز الجنساني في قوانين وممارسات الجنسية. وبعد ذلك بسنوات، نصت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، في المادة 20 منها، على حق الجميع في الجنسية. ويكرر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التزامات الدول بضمان حصول كل طفل على الجنسية. ويحث البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو) الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأن التمييز ضد المرأة في القانون وسن تدابير تشريعية وطنية مناسبة لضمان مساواة المرأة في الحق في الجنسية. ويكرس

(7) على سبيل المثال، المادتان 7 و 8 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 5 (د) '3 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة 29 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والمادة 18 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(8) يجوز التجريد من الجنسية لأسباب استثنائية تتعلق بالإقامة (الفقرتان 4 و 5 من المادة 7)، أو تقديم بيانات كاذبة أو الاحتيال (الفقرة 2 (ب) من المادة 8)، أو عدم الولاء للدولة أو الولاء الرسمي لدولة أخرى (الفقرة 3 من المادة 8).

الميثاق العربي لحقوق الإنسان مبدأ المساواة، وإن كان لا يتناول صراحة مسألة عدم التمييز في قوانين الجنسية، وفي الإعلان العربي حول الانتماء والهوية القانونية، جرى الترحيب بإصلاح قوانين الجنسية لإرساء المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق الجنسية. كما أُعيد تأكيد الحق في الجنسية بعبارات عامة في إعلان حقوق الإنسان الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي اتفاقية رابطة الدول المستقلة بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

9 - واتخذ مجلس حقوق الإنسان مجموعة من القرارات بشأن الجنسية، بما في ذلك قرارات بشأن الحرمان التعسفي من الجنسية (القرار 2/13)، وبشأن حق النساء والأطفال في الجنسية (القرار 4/20)، وبشأن تسجيل الولادات وحق كل إنسان في أن يُعترف له بالشخصية القانونية في كل مكان (القرار 13/28)، وبشأن الحق في الجنسية فيما يتعلق بالحقوق المتساوية للمرأة في الجنسية في القانون والممارسة (القرار 7/32). وفي تموز/يوليه 2023، اتخذ مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثالثة والخمسين، القرار 16/53، الذي حث فيه الدول على إصلاح قوانين الجنسية التي تميز ضد المرأة، وضمان تنفيذها على نحو فعال حيثما تم إصلاح تلك القوانين.

10 - وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ثمة اعتراف بأهمية الحق في الجنسية، وكذلك حقيقة أن المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام 2030. وعلى وجه الخصوص، تهدف الغاية 9-16 من أهداف التنمية المستدامة إلى توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، وتهدف الغاية 17-19 إلى تعزيز القدرات الإحصائية، بما في ذلك ضمان تحقيق البلدان لتسجيل المواليد للجميع.

باء - الصلة بين قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين وانعدام الجنسية

11 - يشكل التمييز الجنسي والجنساني الذي تتضمنه أحكام قوانين الجنسية أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الجنسية، إلى جانب خلافة الدول، والاحتلال العسكري، والحوالز والثغرات الإدارية المتصلة بالتسجيل المدني، وغير ذلك من أشكال التمييز في قوانين وممارسات الجنسية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالانتماء الإثني والدين. ومن نواح كثيرة، تعزز قوانين الجنسية التمييزية وانعدام الجنسية بعضهما بعضاً، مما يُسفر عن حلقة مفرغة. وفي حين أن التمييز المنهجي والتاريخي غالباً ما يكون سبباً جذرياً لانعدام الجنسية، يواجه الأشخاص عديمو الجنسية المزيد من التمييز ويحرمون من الحقوق الأساسية بسبب افتقارهم إلى الجنسية. وعلى الرغم من محدودية البيانات القاطعة أو القابلة للقياس الكمي، تشير الأدلة الحالية إلى أن قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين تقضي إلى انعدام الجنسية⁽⁹⁾.

12 - وتميز دول كثيرة في الطريقة التي تنص بها قوانينها على اكتساب الجنسية ومنحها وتغييرها والاحتفاظ بها، بما في ذلك على أساس الفروق الجنسية والجنسانية. وحتى عندما لا يكون القانون إقصائياً، فقد تتعرض النساء والفتيات من الأقليات للتمييز في الممارسة العملية عند سعيهن للحصول على حقوق الجنسية. فعلى سبيل المثال، قد يطلب من المرأة تغيير جنسيتها عند الزواج أو عند فسخه، أو تُقيد قدرتها على نقل جنسيتها إلى أطفالها أو زوجها أو حرمانها من تلك القدرة، أو تُمنع من تسجيل ميلاد أطفالها

(9) Radha Govil and Alice Edwards, "Women, nationality and statelessness: the problem of unequal rights", in *Nationality and Statelessness under International Law*, Alice Edwards and Laura van Waas, eds. (Cambridge, Cambridge University Press, 2014), p. 170.

أو غير ذلك من الإحصاءات الحيوية، أو من الحصول على وثائق التسجيل المدني بصورة مستقلة، بما في ذلك شهادات الميلاد والزواج المطلوبة للمطالبة بحقوق الجنسية.

13 - ووفقا لمفوضية شؤون اللاجئين، يمكن أن تؤدي قوانين الجنسية التمييزية إلى انعدام الجنسية حيث لا يمكن للأطفال الحصول على الجنسية عن طريق آبائهم، وهو ما يمكن أن يحدث في أي من الحالات التالية: (أ) عندما يكون الأب عديم الجنسية؛ (ب) عندما لا تسمح القوانين السارية في بلد الأب بنقل الجنسية في ظروف معينة، من قبيل ولادة الطفل في الخارج؛ (ج) عندما لا يكون الأب معروفا أو عند عدم زواجه بالأم في وقت الولادة؛ (د) عندما لا يتمكن الأب من استيفاء الخطوات الإدارية التي تمكنه من نقل جنسيته أو الحصول على الدليل عليها لنقلها إلى أبنائه؛ (هـ) عندما يكون الأب غير راغب في القيام بتلك الخطوات الإدارية⁽¹⁰⁾.

جيم - القوانين التي تميز بين الجنسين كشكل من أشكال العنف الجنساني

14 - يُعزز العنف الجنساني قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين، من جهة، وانعدام الجنسية، من جهة أخرى. ويعد انعدام الجنسية والقوانين التي تميز بين الجنسين بمثابة عنف ضد المرأة، على النحو المحدد في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الوارد في قرار الجمعية العامة 104/48، ويشكل انتهاكا للعديد من حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للنساء والفتيات، فضلا عن الإضرار الخطير بحقوقهن وحررياتهن الأساسية وإبطالها⁽¹¹⁾. وبصفة عامة، فإن التأثير المتداخل والواسع النطاق والمنهجي للقوانين التي تميز بين الجنسين يمكن أن يكون أيضا بمثابة تعذيب، نظرا لخطورة ما تسببه بعض الممارسات للنساء والفتيات المتضررات من ألم ومعاناة وتأثير طويل الأجل على رفاههن البدني والنفسي، بما في ذلك قدرتهن على التمتع بجميع حقوق الإنسان (انظر A/HRC/31/57). وفي كثير من الجوانب، تضيف القوانين التي تميز بين الجنسين طابعا مؤسسيا على العنف ضد النساء والفتيات وتقننه.

رابعا - لمحة عامة عن قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين

15 - هناك عموما طريقتان لاكتساب الجنسية عند الولادة: حق مسقط الرأس (الجنسية بمكان الميلاد)، الذي ينص على اكتساب الجنسية على أساس الميلاد في إقليم الدولة، وقانون الدم (المواطنة بالنسب)، الذي ينص على اكتساب جنسية أحد الوالدين أو كليهما. وقد اعتمدت دول عديدة مزيجا من هذه النظامين⁽¹²⁾. وحتى في الحالات التي توجد فيها استثناءات من قاعدة عامة تقوم على حق مسقط الرأس، فقد لا تستفيد المرأة منها؛ وفضلا ذلك، لا تزال ثمة ثغرات قائمة في القانون واللوائح والتعليمات ذات الصلة تؤدي إلى خطر انعدام الجنسية أو تفاقمه، بينما تسهم في العنف ضد النساء والفتيات.

(10) UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2023", pp. 2 and 3.

(11) Global Campaign for Equal Nationality Rights, "Ending gender-based violence requires equal citizenship: the impact of gender discrimination in nationality laws on gender-based violence", September 2020.

(12) Radha Govil and Alice Edwards, "Women, nationality and statelessness: the problem of unequal rights", pp. 173 and 175.

16 - وعلى سبيل المثال، ينص دستور العراق لعام 2005 على المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالجنسية من خلال النص على أن جنسية الطفل تُكتسب عن طريق الانتماء بالنسب لمواطنين من أي من الجنسين. كما يسمح قانون الجنسية في البلد لعام 2006 بحقوق متساوية للوالدين في نقل جنسيتها. وعلى الرغم من أنه قانون جنسية ذو طابع تقدمي نسبياً في الشرق الأوسط، إلا أنه لا يزال يحد من قدرة المرأة على منح جنسيتها لأطفالها المولودين خارج العراق. وبالنسبة لحالات الميلاد من هذا القبيل، لا يجوز للطفل التقدم بطلب للحصول على الجنسية العراقية إلا خلال سنة واحدة من بلوغه سن الرشد، شريطة أن يكون والد الطفل مجهولاً أو عديم الجنسية وأن يكون الطفل مقيماً في العراق وقت تقديم الطلب. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 5 من القانون على أن منح الجنسية للأطفال المولودين في العراق لأب غير عراقي يخضع لتقدير وزير الداخلية، الذي يجوز له أن يسمح بمنحها إذا كان الأب مولوداً أيضاً في العراق وبلغ سن الرشد وكان يقيم فيه عادة وقت ولادة الطفل. ولا يوجد حكم من هذا القبيل فيما يتعلق بالمرأة التي تعيش أوضاعاً مماثلة⁽¹³⁾.

17 - وفيما يتعلق بمنح الجنسية للأطفال المولودين في الخارج، تضمن معظم البلدان حقوقاً متساوية للمرأة والرجل؛ ومن بين البلدان التي لا ينطبق عليها ذلك ليبيا وتوغو⁽¹⁴⁾. وقد قننت معظم البلدان استمرار حق أي مواطن في جنسيته، بغض النظر عن الزواج من أجنبي أو عند فسخه. واستعادة المرأة لجنسيتها ليس إجراء سهلاً في بعض البلدان. فالمرأة العراقية التي تختار التخلي عن جنسيتها بعد اكتساب جنسية زوجها غير العراقي لا يمكنها استرداد جنسيتها إلا بمقتضى شروط محددة، مثل الحالة التي يُمنح فيها زوجها غير العراقي الجنسية العراقية أو في حالة زواجها مرة أخرى بمواطن عراقي. وفي حال وفاة زوجها أو طلاقها منه أو إنهاء زواجهما تستعيد جنسيتها العراقية اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب، شريطة أن تكون مقيمة في العراق وقت تقديم الطلب. ولا تُفرض شروط التخلي المذكورة أعلاه على الرجال⁽¹⁵⁾.

18 - كما أن عدة بلدان لا تسمح للمرأة بنقل جنسيتها إلى زوج أجنبي. ففي الفلبين، على سبيل المثال، تنص المادة 15 من قانون الكومنولث رقم 473، المعروف باسم قانون التجنيس المنقح، على منح الجنسية المشتقة تلقائياً من الزوج إلى الزوجة، مما يحرم المرأة في نهاية المطاف من اختيار جنسيتها. وفضلاً عن ذلك، تنص المادة 12 من القانون الجمهوري رقم 9139 على أن المرأة المتروجة التي تتقدم بطلب للتجنس ليس بوسعها منح جنسيتها لزوج أجنبي. وفي الأردن وعمان ولبنان، ليس للمرأة الحق في نقل جنسيتها إلى زوجها أو أطفالهما. وفي العراق، حتى عندما يكون تجنيس الزوج الأجنبي ممكناً، فإن المتطلبات المفروضة على المرأة العراقية تكون أكثر تعقيداً من المتطلبات المفروضة على المرأة غير العراقية المتروجة من رجل عراقي.

19 - وفي معظم البلدان، يمكن للمرأة أن تنتقل جنسيتها تلقائياً إلى أطفالها البيولوجيين، بغض النظر عما إذا كان الأطفال قد ولدوا في إطار الزواج أو خارجه. وفي بلدان أخرى، يستحيل منح الجنسية للأطفال المولودين لمواطنين معينين أو خارج إطار الزواج القانوني للمواطنين، مما قد يؤدي إلى حالة انعدام الجنسية. فعلى سبيل المثال، وفقاً للمادة 17 من قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959 في العراق، يسمح للرجال العراقيين المسلمين بالزواج من النساء المسلمات أو المسيحيات أو اليهوديات فقط، مما يجعل الزواج بين الرجال المسلمين والنساء الأيزيديات غير قانوني ويعتبر أطفالهم مولودين "خارج إطار الزواج".

(13) العراق، قانون الجنسية، رقم 26 (2006).

(14) للحصول على القائمة الكاملة، انظر UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2023".

(15) العراق، قانون الجنسية، رقم 26 (2006).

وقد فُرض على العديد من الأيزيديّات الزواج قسراً من أفراد ينتمون لداعش في العراق. وأي أطفال يولدون خارج إطار الزواج في مثل هذه الحالات يتم تسجيلهم كمسلمين باسم أب مزيف، لأن القانون لا يسمح للنساء بإعطاء أسمائهن لأطفالهن.

20 - وتحظر عدة بلدان على أفراد الأقليات أن يصبحوا من مواطني بلدانها، مما يجعلهم عديمي الجنسية، على نحو يتعارض مع التزامات البلد الدولية. وكما لاحظ المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، في عام 2018، قد شكل الأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ما يزيد على 75 في المائة من السكان عديمي الجنسية المعروفين في العالم انظر (A/73/205)، نصفهم على الأقل من النساء والفتيات. ووفقاً للعدد السكاني لعام 2014 في ميانمار، يفقر ما يقدر بنحو 11 مليون شخص إلى أي وثائق هوية قانونية، و 54 في المائة منهم من النساء. وفي حين أن عدم وجود وثائق هوية قانونية لا يجعل الشخص عديم الجنسية، إلا أنه يمكن استخدام ذلك كوسيلة لاستبعاد مجموعات سكانية معينة. وفي ضوء قانون الجنسية لعام 1982 في البلد، يضر انعدام الجنسية على نحو خاص بالأشخاص غير المعترف بانتمائهم إلى أحد "الأعراق الأصلية" أو المجموعات الإثنية المحددة البالغ عددها 135 مجموعة. وأكبر هذه المجموعات المتضررة هي أقلية الروهينغيا المسلمة التي تقيم في الغالب في ولاية راخين وتتمتع بإمكانية محدودة للحصول على الجنسية⁽¹⁶⁾.

21 - وفي الهند، ظل السكان الذين يعيشون على طول الحدود بين الهند وبنغلاديش يعتبرون أجنبياً على مدى تاريخ طويل. وفي ولاية آسام الهندية، لا يضم السجل الوطني للمواطنين سوى الأشخاص الذين حُدد أنهم "مواطنون حقيقيون" وينص على أن أي شخص يدخل الولاية بعد تاريخ إنشاء بنغلاديش يعتبر أجنبياً، ما لم يثبت خلاف ذلك، وبالتالي يكون مداناً بجريمة الهجرة غير المشروعة⁽¹⁷⁾. وقد أدى ذلك إلى حرمان الأشخاص المولودين في آسام قبل عام 1985 من الجنسية بأثر رجعي، وكذلك من الجنسية بالنسب⁽¹⁸⁾. ولا يزال السجل الوطني المُحدّث غير دقيق وغير كامل، وفي حين أن المطالبات بتتقيق البيانات الواردة في السجل لا تزال معلقة، فإن عبء الإثبات يُفرض إلى حد كبير على الأفراد، الذين قد يُحرّمون من الجنسية بأثر رجعي. ونتيجة لهذه الإجراءات، يتعرض حالياً أكثر من مليوني شخص، بمن فيهم نساء وفتيات، لخطر انعدام الجنسية في ولاية آسام⁽¹⁹⁾.

خامساً - الأسباب الكامنة وراء قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين وانعدام الجنسية

22 - يركز الفرع التالي تحديداً على الأسباب الكامنة وراء قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين. ولا تتعبّ المقررة الخاصة على نحو شامل في أسباب انعدام الجنسية، مثل الأسباب التي يمكن بموجبها

(16) Institute on Statelessness and Inclusion, "Dangerous journeys through Myanmar: insecurities and immobilities for Rohingya and Muslim women in post-coup Myanmar", March 2022.

(17) India, Citizenship (Amendment) Act, 2003.

(18) Nationality For All, Minority Rights Group International and Institute on Statelessness and Inclusion, "Joint submission to the Human Rights Council at the 41st session of the Universal Periodic Review, India", 31 March 2022.

(19) المرجع نفسه.

تجريد الأشخاص الذين يعتبرون غرباء من جنسيتهم كأداة للتمييز و/أو الاضطهاد على أساس دواعي مختلفة أو لأسباب أخرى.

القيم الأبوية

23 - تتشكل قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين من خلال القيم الأبوية والقيم القانونية الاستعمارية التي تنبثق من نظامي القانون العام والمدني اللذين يتبعان نهجا تمييزيا في العلاقات الأسرية، بما في ذلك مفهوم أن جنسية الطفل تشتق من جنسية الوالد في علاقة زواج. وقد فرض العديد من هذه القوانين خلال الحقبة الاستعمارية⁽²⁰⁾. وتعززت هذه المفاهيم المتحيزة من خلال الصور النمطية للرجل بوصفه رب الأسرة المعيشية والمرأة بوصفها معالة؛ واستُخدمت هذه المفاهيم منذ عهد بعيد لتبرير القوانين والممارسات التي تميز بين الجنسين لمنع المرأة من اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو نقلها، بغض النظر عن وضع زوجها من حيث الجنسية. وتطبق بعض الدول مبدأ "الجنسية التبعية" الذي يربط جنسية المرأة المتروجة بجنسية زوجها.

24 - ويمكن أيضا أن تُسحب جنسية المرأة تلقائيا إذا تزوجت من مواطن أجنبي أو يُشترط عليها التخلي عن جنسيتها لاكتساب جنسية زوجها. فضلا عن ذلك، فإن المرأة التي تفقد جنسيتها بسبب فقدان زوجها جنسيته قد يرفض طلبها لاستعادة جنسيتها الأصلية على أساس أنها لم تعد مواطنة، على الرغم من أن حق الشخص في العودة إلى بلده الأصلي مكفول في القانون الدولي. وتحرم بعض الأعراف الاجتماعية والثقافية المرأة من حقها في تسجيل أطفالها وتشتترط حضور الأب، كما هو الحال في كولومبيا. وإضافة إلى ذلك، تواجه الأمهات الوحيدات والنساء الناجيات من العنف الجنسي أو العنف الجنساني التمييز على أيد السلطات عند الحصول على وثائق الجنسية، بسبب الوصم. وفي عدة بلدان، لا يستطيع أطفال الأمهات الوحيدات اللاتي لا يستطعن إثبات هوية الأب اكتساب الجنسية والحقوق المشتقة.

مخاوف الدول ودوافعها لممارسة التنظيم الديمغرافي

25 - يمكن استخدام قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين لممارسة التنظيم الديمغرافي بشأن من يجري تضمينه أو استبعاده من خلال التحكم في حقوق المرأة. ففي لبنان، لا يمكن للنساء المتروجات من رجال غير لبنانيين منح جنسيتهم لأطفالهن، حيث تدعي السلطات أن هذا التقييد يحول دون حدوث تحول يُخل بالتوازن الطائفي والديمغرافي⁽²¹⁾. ولا تُثار الآثار الديمغرافية للزواج بين رجال لبنانيين ونساء أجنبيات كمصدر قلق مماثل، مما يؤكد الطابع الأبوي للتقييد. ويمكن أيضا تقييد الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة كوسيلة للتنظيم السكاني، كما هو الحال في ميانمار، حيث يُطلب من المرأة المتروجة، بموجب قانون تنظيم السكان والرعاية الصحية، أن تضمن فترة فاصلة لا تقل عن 36 شهرا بين الولادات، وإلا فقد لا يجري تسجيل أطفالها ويصبحون عديمي الجنسية. وفي نيبال، أدت التهديدات الديمغرافية المتصورة بسبب الحدود المفتوحة مع البلدان المجاورة أيضا إلى استغلال حقوق المرأة⁽²²⁾.

Radha Govil and Alice Edwards, "Women, nationality and statelessness: the problem of unequal (20) rights", p. 173

(21) مساهمة مقدمة من مركز بيتر ماكمولين المعني بانعدام الجنسية.

(22) المرجع نفسه.

التمييز المتقاطع

26 - كثيرا ما تتفاقم قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين بسبب أشكال متقاطعة من التمييز الإثني والديني والعرقي واللغوي، حيث تواجه الأقليات المتضررة عقبات خطيرة في الحصول على حقها في الجنسية وبالتالي تصبح عديمة الجنسية، كما هو الحال بالنسبة للروما والأشكاليا ومصريي البلقان والأقليات الناطقة بالروسية في أوروبا، والأقليات المنحدرة من أصل هايتي في الجمهورية الدومينيكية، والأقليات المنحدرة من أصل بنغالي في الهند، والروهينغيا في ميانمار. كما تختلف أسباب انعدام الجنسية وتمتد جذورها إلى أشكال طويلة الأمد ومُتقاطعة من التمييز، مما يؤدي إلى تفاقم الحواجز التي تحول دون إجراءات اكتساب الجنسية. وفي الكويت، يواجه البدون عديمو الجنسية من ذوي الإعاقة التمييز فيما يتعلق بالحصول على الخدمات (انظر A/HRC/43/41/Add.1). وفي ولاية آسام بالهند، قد تحرم النساء والفتيات من المجتمعات المهمشة اللاتي لديهن موارد مالية وتعليمية محدودة تعسفا من جنسيتين نتيجة للتمييز غير المباشر أو بسبب افتقارهن إلى وثائق مقبولة⁽²³⁾. وواجهت نساء فلسطينيات - سوريات صعوبة أكبر في الفرار من الجمهورية العربية السورية بسبب نوع جنسهن وافتقارهن إلى حماية فعالة توفرها أي دولة من الدول. وتعرضن للمضايقة لعدم وجود وصي ذكر استنادا إلى قانون الأسرة في الجمهورية العربية السورية، وكثيرا ما منعن من الدخول بسبب بطاقات هويتهم ووثائق سفرهن الفلسطينية، التي تصدرها حكومة الجمهورية العربية السورية للاجئين الفلسطينيين المقيمين عادة في البلد والتي تبين أنهم لا يحملون الجنسية السورية⁽²⁴⁾.

27 - كما تواجه النساء من الأقليات الدينية أشكالا مركبة ومتقاطعة من التمييز. ففي ميانمار، يفرض القانون الخاص للمرأة البوذية لعام 2015 قيودا على النساء البوذيات اللاتي يرغبن في الزواج من خارج ديانتهم، ويشترط على الأزواج الذين ينتمون لديانات مختلفة الحصول على إذن بالزواج، وهو ما قد يرفض وفقا لتقدير السلطات المحلية. وتواجه النساء المنتميات إلى أقليات إثنية صعوبات إضافية في تقنين أوضاعهن والحصول على الوثائق القانونية، بما في ذلك تسجيل المواليد، بسبب الحواجز اللغوية، ومحدودية فرص الحصول على المعلومات، والمعاملة غير العادلة، وعدم الإلمام بالقوانين والإجراءات المحلية. ففي الجمهورية الدومينيكية، أفادت تقارير بأن العاملين الصحيين يستخدمون علامات اجتماعية وإثنية، مثل لون البشرة أو الشعر أو اسم العائلة، للتحديد في صحة وثائق الهوية التي تقدمها أمهات من أصل هايتي⁽²⁵⁾. ولتفادي ذلك، قد تلد المرأة في المنزل وتلجأ إلى إجراءات بديلة للحصول على الجنسية. وفي الصومال، يتضمن قانون الجنسية أحكاما تميز ضد الأقليات العرقية وقد تتجم عنها مخاطر انعدام الجنسية للأطفال المولودين في مجتمعات محلية من أقليات غير معترف بها كقبائل أو عشائر صومالية.

28 - وفي باكستان، تطلب الهيئة الوطنية المعنية بقواعد البيانات والتسجيل من الأفراد الإعلان عن طائفتهم الدينية عند التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية وطنية أو جواز سفر محوسب⁽²⁶⁾. ويُعتبر

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه.

(25) مساهمة مقدمة من أليسون ج. بتروزيلو.

(26) مساهمة مقدمة من خلية المساعدة القانونية التابعة لمؤسسة AGHS. انظر أيضا Home Office of the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, *Country Policy and Information Note: Pakistan – Ahmadis, September 2021*. متاحة عبر الرابط: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1015790/PAK_CPIN_Ahmadis.pdf

الأحمديون، بمن فيهم النساء والفتيات، غير مسلمين بموجب القانون الباكستاني ويُطلب منهم التوقيع على إعلان ينص على أنهم ليسوا مسلمين وأنهم ينتمون إلى الديانة القاديانية، أو الأحمديية⁽²⁷⁾. ويمكن اعتبار هذه الإعلانات القسرية انتهاكا لحرية الدين (انظر E/CN.4/2002/73/Add.2) وأنها تتعارض مع المعتقدات الشخصية لأفراد الطائفة الأحمديية، الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين، على الرغم من أن دستور باكستان يرفض تعريفهم بهذه الصفة⁽²⁸⁾. وتُبرز هذه الأشكال المتقاطعة من التمييز الدور الهام الذي يؤديه الدين والزعماء الدينيون في منع انعدام الجنسية وحماية وتعزيز حق المرأة في الجنسية⁽²⁹⁾.

الشروط الإدارية المرهقة لتسجيل المواليد أو اكتساب الجنسية

29 - غالبا ما تكون الشروط الإدارية بمثابة عقبات هيكلية تعوق التسجيل المدني. كما أن الثغرات في التشريعات ذات الصلة، مثل عدم وجود ضمانات في قوانين التسجيل المدني التي تفرض تسجيل جميع المواليد، يمكن أن تزيد أيضا من مخاطر ولادة أطفال عديمي الجنسية وتعرضهم للاستغلال أو إساءة المعاملة على أيدي أرباب العمل ومقدمي الخدمات غير الرسميين (انظر A/HRC/31/29). فعلى سبيل المثال، يواجه الأطفال الذين يُولدون من خلال تكنولوجيات المساعدة على الإنجاب والأطفال الذين يُولدون لأزواج من المثليات أو لأمهات وحيدات حواجز خطيرة تحول دون حصولهم على الجنسية عند الولادة. وبسبب نقص الوعي فيما يتعلق بالوثائق، قد تواجه النساء والفتيات تحديات في فهم حقوقهن وتتبع سير الإجراءات القانونية المُعدّة للحصول على وضع قانوني أو وثائق. وتعوق الحواجز اللغوية، ومحدودية الوصول إلى المعلومات، وعدم الإلمام بالقوانين والإجراءات المحلية، قدرة المرأة على تقنين وضعها والحصول على وثائق قانونية. ففي الفلبين، على سبيل المثال، يمكن أن تشكل الرسوم التي تُفرض بسبب التأخر في تسجيل المواليد حواجز أمام التسجيل لمجموعات سكانية مهمشة.

30 - كما يؤثر عمر المرأة ووضعها العائلي على قدرتها على تسجيل أطفالها. وقد تطلب السجلات المدنية من الأمهات القاصرات استيفاء شروط إضافية. وفي إكوادور⁽³⁰⁾ وأوروغواي⁽³¹⁾ والمكسيك⁽³²⁾، يجب أن تكون الأمهات القاصرات برفقة وصي شرعي عليهن أو مقدم رعاية. وفي جمهورية إيران الإسلامية، تحتاج الأمهات إلى اجتياز عمليات فحص أمنية لتقديم طلب للحصول على الجنسية لأطفالهن⁽³³⁾. وفي

International Human Rights Committee, "Ahmadis in Pakistan: forced to declare non-Muslim status", (27) newspaper clippings, 2019. متاحة عبر الرابط: <https://hrcommittee.org/wp-content/uploads/2019/03/IHRC-Special-Issue-1-2019-v6.pdf>

(28) Pakistan, Constitution (Second Amendment) Act, 1974.

(29) انظر، على سبيل المثال، the European Union Action Plan on Gender Equality and Women's Empowerment in External Action for the period 2021 to 2025, the Faith for Rights framework and #Faith4Rights toolkit of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and UNHCR, "Partnership note on faith-based organizations, local faith communities and faith leaders", 2014

(30) Ecuador, regulations implementing the Organic Law on Management of Data and Civil Regulation (2016), art. 24. وإذا لم تتمكن الأم القاصر من الحضور بصحبة أحد الوالدين أو وصي، يُحال الأمر إلى مجلس حماية حقوق الأطفال والمرهقين على مستوى المقاطعة.

(31) Uruguay, Code on Children and Adolescents, Act No. 17,823 (September 2004), art. 30

(32) Mexico, Federal Civil Code, art. 362

(33) Equality Now, "The State we're in: ending sexism in nationality laws – update for a disrupted world", 2022

كوستاريكا⁽³⁴⁾ وغواتيمالا⁽³⁵⁾، يتعين على السلطات أن تبلغ عن حالات الولادات للأمهات القاصرات، وهو ما قد يثبط تسجيل المواليد، بسبب الخوف من التحقيق الجنائي أو الانتقام. وقد تواجه الأمهات الوحيدات مشاكل عند محاولة تسجيل أطفالهن، حيث غالبا ما يكون الأب غائبا في وقت الولادة وعادة ما يكون الوالدان غير متزوجين قانونا. ففي بيرو، يمكن لموظفي التسجيل رفض تسجيل الولادة إذا كانت الأم فقط حاضرة⁽³⁶⁾. وفي ميانمار، تتمثل إحدى العقبات الأساسية التي تواجه المرأة في ضرورة الحصول على قوامة نيابة عن الزوج المتوفى أو المفقود أو المسجون أو الذي لا يستطيع بأي شكل آخر اتخاذ قرارات أو القيام بإجراءات. وفضلا عن ذلك، قد تواجه ربات الأسر المعيشية صعوبات في إيجاد ترتيبات رعاية بديلة إذا تطلب الأمر السفر لتسجيل المواليد⁽³⁷⁾. كما أن الأطفال الذين يولدون عن طريق ترتيبات الحمل لفائدة الغير على الصعيد الدولي أو تكنولوجيات المساعدة على الإنجاب والأطفال الذين يُولدون لأزواج من المثليات أو الوالدين الوحيدين قد يواجهون أيضا صعوبات في الحصول على الجنسية عند الولادة⁽³⁸⁾.

سادسا - أثر قوانين الجنسية التمييزية وانعدام الجنسية على النساء والأطفال

المشاكل في تسجيل المواليد أو نقل جنسية المرأة إلى أطفالها

31 - تعوق الحواجز المتعلقة بتسجيل المواليد والحصول على شهادات الميلاد قدرة المرأة على تسجيل أطفالها أو تجنّسهم، ولا سيما بالنسبة للنساء المنتميات إلى أقليات إثنية ودينية، والنساء اللاتي يعشن في مناطق نزاع، واللجئات والمهاجرات. وبالنسبة للبلدان التي تمنح المرأة الجنسية عن طريق الزواج، يجب أن تستوفي المرأة متطلبات قانونية وإدارية للحصول على جنسية الزوج⁽³⁹⁾. وغالبا ما يتوقف إنجاز العملية على الزوج، الذي قد لا يكمل المتطلبات الإدارية لأسباب مختلفة، مثل الوفاة أو التخلي عن الأسرة. وقد تشمل التحديات الأخرى عقبات تحول دون الحصول على الخدمات القنصلية أو عدم وجود دليل على الميلاد أو أبوة الطفل.

32 - وفي بلدان مثل إيران (جمهورية - الإسلامية) والبحرين وقطر والكويت ولبنان وماليزيا، لا تستطيع المرأة تسجيل حالات الميلاد إذا كانت غير متزوجة أو إذا ولد أطفالها خارج إطار الزواج، مما يجعل من الصعب على الطفل الحصول على الجنسية أو الحصول على الخدمات الأساسية⁽⁴⁰⁾. وإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال المولودين نتيجة لزواج الأطفال - الذي يحدث في عدد من البلدان ولكنه لا يعتبر من الأشكال

(34) كوستاريكا، القانون رقم 9406 المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2016 الذي يعزز الحماية القانونية للفتيات والمراهقات من العنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالعلاقات المسيئة وإصلاح القانون الجنائي وقانون الأسرة والقانون الأساسي للمحكمة الانتخابية العليا والسجل المدني والقانون المدني؛ المادة 1.

(35) Guatemala, Child and Adolescent Protection Act, Decree No. 27-2003, arts. 44 and 54

(36) UNICEF, "Birth registration: right from the start", Innocenti Digest No. 9, March 2002, p. 15

(37) World Bank, "Incentives for improving birth registration coverage: a review of the literature", 2018, p. 6

(38) Radha Govil and Alice Edwards, "Women, nationality and statelessness: the problem of unequal rights", p. 178

(39) المرجع نفسه.

(40) مساهمة مقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

القانونية للزواج ولا يمكن إضفاء الشرعية عليه - غالباً ما يكونون غير مسجلين وقد يصبحون، من ثم، عديمي الجنسية.

33 - ويمكن للممارسات التمييزية والتعسفية التي تصدر عن العاملين الصحيين أو المسؤولين الذين يسجلون المواليد أن تحد من قدرة النساء على تسجيل أطفالهن. ففي الجمهورية الدومينيكية، أدت القرارات التقديرية التي اتخذها عاملون صحيون بشأن مدى كفاية الوثائق والتمييز اللاحق في تسجيل المواليد إلى ترك العديد من حديثي الولادة دون شهادات ميلاد. وقد تؤدي الرسوم التي تُفرض على التأخر في التسجيل إلى إرجاء تسجيل المواليد إلى أجل غير مسمى. وإضافة إلى ذلك، تشكل الأخطاء اللغوية التي يرتكبها العاملون الصحيون أو موظفو السجل المدني حواجز كبيرة ويمكن أن تؤدي إلى إجراء تحقيقات في الطلبات الاحتياطية، مما قد يؤدي إلى سحب الجنسية.

عدم الحصول على حقوق الإنسان والخدمات الأساسية

34 - بسبب الافتقار إلى وضع قانوني أو الصعوبات في الحصول على وثائق قانونية، لا يستطيع الأشخاص عديمو الجنسية والمتضررون من قوانين وممارسات الجنسية التمييزية ممارسة حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم و/أو الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والعمالة الرسمية، والخدمات المالية، والميراث، وحقوق الملكية، وفرص التنمية، وحرية التنقل، والتدابير التصحيحية. فعلى سبيل المثال، لا تسمح 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للنساء بالحصول على جوازات سفر لأطفالهن على قدم المساواة مع الرجال⁽⁴¹⁾. ونتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعمليات الإغلاق الشامل التي أعقبته، حدثت أيضاً زيادة في العنف الجنساني ضد المهاجرات وانخفاض لخيارات الحصول على الرعاية الطبية أو تقييد لها، بما في ذلك رعاية صحة الأمهات والأطفال واللقاحات (انظر A/75/144). وغالباً ما يصبح الأشخاص عديمو الجنسية، مثل أولئك الموجودين في العراق وباكستان، غير مرتبين داخل نظام العدالة ولا يستطيعون المطالبة بحقوقهم ولا تلقي خدمات قانونية ولا تصحيح افتقارهم إلى وضع قانوني⁽⁴²⁾. وقد تجد النساء والفتيات عديمات الجنسية صعوبة في إمكانية اللجوء إلى العدالة والحصول على المساعدة القانونية في القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني أو الطلاق أو الميراث.

35 - وغالباً ما يعمل الأشخاص عديمو الجنسية في القطاع غير الرسمي دون الحصول على عمل رسمي ولا يمكنهم الحصول على الحماية القانونية المقررة لأولئك الذين يعملون بصفة رسمية. ولا تواجه النساء والفتيات المتضررات انخفاض الأجور وانعدام الأمن الوظيفي في القطاع غير الرسمي فحسب، بل تُعاق أيضاً قدرتهن على الإبلاغ عن الاعتداء والتحرش في أماكن العمل. ولا يمكن توظيف أبناء الأردنيات من آباء غير مواطنين في المؤسسات العامة على الإطلاق، على الرغم من تعهد الحكومة، في عام 2014، بضمان المساواة في الحصول على الوظائف. وغالباً ما يستغل أرباب العمل أبناء الأردنيات من آباء غير مواطنين من خلال دفع أجور أقل من الأردنيين، وعدم تسجيلهم في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي،

(41) Human Rights Watch, *Trapped: How Male Guardianship Policies Restrict Women's Travel and Mobility in the Middle East and North Africa*, July 2023

(42) مساهمة مقدمة من خلية المساعدة القانونية التابعة لمؤسسة AGHS.

وإجبارهم على العمل لساعات طويلة. وبناء على تعليمات وزارة العمل، يُستبعد الأطفال الذين يُعتبرون أجنباً من بعض المهن التي تُخصّص للأردنيين، أو تعطى لهم فيها الأولوية.

زيادة التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان

36 - تواجه النساء والفتيات عديمتا الجنسية صعوبات مضاعفة من حيث التمثيل المتساوي والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية ويمكن أن يواجهن أيضاً صعوبات في الحصول على المعونة والدعم القانونيين اللذين يحتجن إليهما بسبب انتمائهن الإثني أو وضعهن كمهاجرات أو عرقهن أو إعاقتهن أو وضعهن الاجتماعي - الاقتصادي أو ميولهن الجنسية أو هويتهن الجنسية. ويمكن أن تؤدي أوجه الحرمان الجماعي الناجمة عن انعدام الجنسية والقوانين التي تميز بين الجنسين إلى تعريض النساء والفتيات للاستغلال وسوء المعاملة⁽⁴³⁾، بما في ذلك العنف العائلي وزواج الأطفال والاتجار والقيود المفروضة على حريتهن في التنقل والاحتجاز التعسفي، والتي تناولتها تقارير سابقة مختلفة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾. ونتيجة لوضع النساء والفتيات عديمتا الجنسية، توجه جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات ضربة ثلاثية حادة إلى أولئك النساء والفتيات بشكل خاص، وذلك بسبب زيادة حوادث العنف والزواج القسري وعمالة الأطفال والاتجار والاستغلال⁽⁴⁵⁾.

37 - ولا تزال الظروف المحفوفة بالمخاطر قائمة، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول للوفاء بالتزاماتها الإيجابية بضمان حقوق الأشخاص عديمي الجنسية الخاضعين لولايتها. وقد تتعرض النساء اللاتي يحرم أطفالهن من الجنسية ويصبحون عديمي الجنسية لدرجة عالية من العنف النفسي، على الرغم من أن ذلك لم يجر استكشافه بشكل كاف بعد. وفي بعض البلدان، يتعين على المواطنات المقيمت في الخارج السفر إلى بلدن للولادة من أجل الحصول على الجنسية لأطفالهن. ويمكن أن يكون ذلك مسعى خطيراً للغاية، حيث لا يمكن للحوامل السفر في الثلث الثالث من حملهن أو الحصول على فترات الغياب الطويل الأجل عن العمل المطلوبة للسفر للولادة⁽⁴⁶⁾.

38 - وتُعرض القوانين التمييزية المرأة لأشكال استغلالية أو غير رسمية من العمالة وظروف معيشية غير مستقرة، وتزيد من خطر استغلالها من خلال الاتجار والاستغلال بالجنس⁽⁴⁷⁾. ويمكن أن يؤدي الاتجار إلى حالات جديدة من انعدام الجنسية على النحو الذي يُسلّم به في عدة قرارات لمجلس حقوق الإنسان، مثل القرارات 4/20 و 7/32 و 5/32⁽⁴⁸⁾. ويمكن أن تؤدي قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين وانعدام

(43) UNHCR, “‘This is our home’: stateless minorities and their search for citizenship”, November 2017, p. 2.

(44) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/23/50 و A/HRC/38/52 و A/HRC/50/31 و A/HRC/53/28.

(45) UNHCR, “COVID-19 and climate crisis worsen inequalities for displaced women and girls”, press release, 8 March 2022. انظر أيضاً *The Can We Together*, Institute on Statelessness and Inclusion, 2021. متاحة عبر الرابط https://files.institutesi.org/together_we_can_report_2021.pdf.

(46) مساهمة مقدمة من رابطة دعم الأسرة ورعايتها في سيلانغور وكوالالمبور (Family Frontiers).

(47) مساهمة مقدمة من ساوث هول بلاك سيسترز.

(48) انظر أيضاً *The Trafficking Human and Statelessness between Nexus*, Conny Rijken and others, (Oisterwijk, Wolf Legal Publishers, 2015), pp. 103–106 Thailand.

الجنسية إلى زيادة زواج الأطفال، كما لوحظ في إسواتيني ولبنان⁽⁴⁹⁾. وفي بنغلاديش⁽⁵⁰⁾ ولبنان⁽⁵¹⁾، قد تتعرض النساء والفتيات عديمات الجنسية لمعدلات أعلى من الزواج القسري والحمل المبكر. ويقوم بعض الشيوخ في لبنان بإبرام عقود زواج لفتيات قاصرات دون تسجيل، مما قد يؤدي إلى جعل الأطفال المولودين من تلك الزيجات عديمي الجنسية⁽⁵²⁾.

39 - وفي ميانمار، تواجه النساء والفتيات عديمات الجنسية مخاطر متزايدة في سياق النزاع والاندماج. فالنساء والفتيات عديمات الجنسية، يتعرضن أثناء هجرتهم وفرارهن من العنف في ميانمار، وأثناء إقامتهن في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة، لأنواع متعددة من العنف والاستغلال الجنسيين وقد يُجبرن على الزواج المبكر أو يستبعدن من المساعدات الإنسانية⁽⁵³⁾. وفي حين أن قانون الجنسية في البلد محايد جنسانياً، فالحواجز الجنسية لا تزال قائمة من حيث الأعراف الاجتماعية وهي تضر بفرض حصول المرأة على المعلومات المتعلقة باكتساب وثائق الجنسية؛ والقدرة على السفر للحصول على الوثائق الداعمة وتقديم الطلبات، وتفضيل العائلات لحصول الرجال على وثائق الجنسية عوضاً عن النساء في الأسرة، وتنفيذ قوانين تحظر تعدد الزوجات وتنظم الزواج بين البوذيات والرجال غير البوذيين.

تعقد إجراءات حضانة الأطفال

40 - قد تواجه النساء اللاتي لا يحملن جنسية أزواجهن تحديات في المطالبة بحضانة أطفالهن. فعلى سبيل المثال، في إحدى الحالات، يتمسك زوج سابق لأم ماليزية تكافح من أجل حضانة طفلها بأن الحضانة الكاملة تكون لمقدم الرعاية الرئيسي على أساس أن الطفل يفتر إلى الجنسية الماليزية ولا يمكنه الإقامة في ماليزيا إلا بموجب تصريح زيارة اجتماعية طويل الأجل⁽⁵⁴⁾. وبالمثل، عندما تنزوج نساء فلسطينيات من مواطنين إسرائيليين أو مقيمين دائمين في القدس الشرقية، لا تكون المرأة ملزمة بتسجيل الطفل بموجب القانون الإسرائيلي ولا بالمشاركة على نحو مباشر في تسجيله⁽⁵⁵⁾. وفي حالة وفاة الزوج قبل تسجيل الطفل، لا يمكن للأم تسجيل الطفل إلا في ظروف استثنائية. وفي معظم الحالات، ستمنح حضانة الطفل إلى قريب من الدرجة الأولى لشريكها المتوفى⁽⁵⁶⁾. ويمكن أن تواجه نساء متزوجات من مواطنين في بلدانهم أوضاعاً مماثلة. ففي نيبال، يتعين على المرأة أن تثبت جنسية والد أطفالها النيبالية من أجل الحصول على وثائق الجنسية للأطفال، ولا تُقدّم إلا بعد بلوغ الأطفال سن السادسة عشرة (انظر [A/HRC/38/41/Add.1](#)). وحتى إذا كانت الأم المطلقة تتمتع بالحضانة الكاملة، يطلب المسؤولون إثبات الجنسية النيبالية للأب⁽⁵⁷⁾.

(49) مساهمة مقدمة من لبنان.

(50) مساهمة مقدمة من المنظمة الدولية للجامعات.

(51) مساهمة مقدمة من لبنان.

(52) Equality Now, "The State we're in" p. 15.

(53) مساهمة مقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(54) مساهمة مقدمة من رابطة دعم الأسرة ورعايتها في سيلانغور وكوالالمبور (Family Frontiers).

(55) يحمل الفلسطينيون في القدس الشرقية صفة المقيمين الدائمين.

(56) مساهمة مقدمة من مركز العمل المجتمعي - جامعة القدس.

(57) مساهمة مقدمة من الحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية.

البقاء في علاقات مسيئة

41 - إن عدم تمكّن المرأة من منح الجنسية لأطفالها تلقائياً قد يثنيها عن ترك زيجات سامة أو انتهاكية مقابل منح جنسية مضمونة لأطفالها، لأن المغادرة قد تعني التخلي عن الجنسية المكتسبة عن طريق الزواج (انظر A/HRC/19/43). وإذا تطلقت امرأة تعيش في الخارج من زوجها الأجنبي، فإنها قد تواجه صعوبات في الحصول على مساعدة من زوجها السابق فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية، بما في ذلك تلك المطلوبة لنقل الأطفال إلى بلدهم أو تجديد جواز سفر طفل. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ليس لدى المهاجرين غير النظاميين وسيلة للحصول على الجنسية أو الاستفادة من إجراءات التسجيل المدني، مما يؤدي إلى وقوع مهاجرات في شرك علاقات انتهاكية⁽⁵⁸⁾.

الافتقار إلى الحماية الفعالة والمشاركة في المجتمع

42 - تتعرض النساء والفتيات عديمات الجنسية في حالات النزاع لانتهاكات حقوق الإنسان، لأنهن لا يتمتعن بالحماية المستمدة من المواطنة. كما أنهن عادة ما يستبعدن من العمليات السياسية والإجراءات الإدارية في بلدانهم. ويعد نقص التمثيل للأشخاص عديمي الجنسية وسط أي فئة مستهدفة من سكان بلد ما شكلاً حاداً من أشكال الإقصاء. وعلى الرغم من محدودية الأدلة الملموسة على التكلفة الاقتصادية لعدم مشاركة الأشخاص عديمي الجنسية، فإن استبعاد أولئك الأشخاص يعوق استخدام الموارد المتاحة بكفاءة، ويحد من تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية، ويحول دون مشاركتهم في المجتمع والإسهام فيه على نحو مجدي.

الانفصال الأسري

43 - يمكن أن يتسبب التمييز الجنساني في قوانين الجنسية أيضاً في انفصال الأسرة، بما في ذلك انفصال المرأة عن زوجها وأطفالها، وهو شكل من أشكال العنف النفسي. وتعاني النساء في البحرين ولبنان اللاتي لا يتمكّن من منح الجنسية لأطفالهن من الخوف من الانفصال القسري فعلياً عن أسرهن⁽⁵⁹⁾. ولا يسمح لجميع النساء الفلسطينيات اللاتي يسعين إلى لم شمل العائلة مع مواطنين إسرائيليين أو مقيمين دائمين في القدس الشرقية بالعيش معهم في إسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. ويُحظر لمّ الشمل على النساء من غزة (A/HRC/46/63، الفقرة 44). والنساء دون سن الخامسة والعشرين من الضفة الغربية يُفصلن عن أسرهن، في حين يمكن للنساء فوق سن الخامسة والعشرين الحصول على تصاريح إقامة عسكرية، يجب تجديدها سنوياً. ولن تبلغ هؤلاء النساء الشرطة الإسرائيلية بحوادث العنف، نظراً لأنها تمثل السلطة القائمة بالاحتلال، ولكن أيضاً بسبب الاحتمال الحقيقي بأن تفقد الأمهات أي فرصة حقيقية للحصول على إقامة خوفاً من فقدان أطفالهن⁽⁶⁰⁾. وكثيراً ما انفصلت نساء فلسطينيات كن مقيّمات في

(58) مساهمة مقدمة من ساوثهول بلاك سيسترز.

(59) Equality Now, "The State we're in".

(60) مساهمة مقدمة من مركز العمل المجتمعي - جامعة القدس. انظر أيضاً HaMoked - Centre for the Defence of the Individual, "ACRI, HaMoked and PHR-Israel petitioned the HCJ: The Citizenship and Entry into Israel Law (Temporary Order) brands all Palestinians as a security risk; its purpose is racist and it must be abolished", 25 April 2022.

الجمهورية العربية السورية عن أفراد أسرهن الذكور وأطفالهن أثناء فرارهن، في الحالات التي لم يصبحهن فيها أفراد أسرهن الذكور⁽⁶¹⁾.

44 - وفي بعض البلدان، أعربت نساء لا يستطعن منح الجنسية لأطفالهن المولودين في الخارج عن قلقهن من عدم تمكّن أطفالهن من الحصول على تأشيرات دخول أو تصاريح إقامة قصيرة أو طويلة الأجل لبلد الأم الأصلي. فعلى سبيل المثال، الأطفال المولودون في الخارج لنساء ماليزيات لديهم خيارات محدودة عندما يتعلق الأمر بالبقاء في ماليزيا⁽⁶²⁾. فحتى سن السادسة، لا يُصدر لأطفالهن سوى تصريح زيارة اجتماعية طويل الأجل وبعد ذلك تصريح طالب، يكون صالحاً حتى تخرّجهم من التعليم الجامعي أو بلوغهم سن الثامنة عشرة، وعند ذلك الحين لا يستطيعون الحصول على تأشيرة طالب أو عمل للبقاء في البلد ويواجهون، من ثم، الانفصال الأسري. وبالمثل، في جزر البهاما، على الرغم من اعتراف المدعي العام بقرار مجلس الملكة الخاص بتأييد حكم صادر في عام 2020 يقضي بمنح جنسية جزر البهاما عند الولادة للأطفال المولودين خارج إطار الزواج لآباء من جزر البهاما وأمّهات أجنبيات، فلا يمكن للمرأة البهامية أن تمنح جنسيتها لزوج غير مواطن وتحتاج إلى التقدم بطلب للحصول على تصاريح زوجية، وهي عملية بطيئة ومكلفة للغاية ولا يمكن التنبؤ بنتائجها⁽⁶³⁾. ولما كان المعيار العمري للحصول على الجنسية ينطبق على الأطفال حتى سن الحادية والعشرين، فإن الأبناء البالغين غير المواطنين يواجهون قدراً كبيراً من عدم اليقين وقد يفصلون عن أسرهم. وكانت هناك حالات لفتيات وشابات في ظروف من هذا القبيل أرسلن إلى الخارج للعيش مع أفراد أسرة ممتدة مسيئين أو حتى مع غرباء.

إضفاء الطابع الأمني على الجنسية كتدبير لمكافحة الإرهاب

45 - جردت بعض البلدان الأوروبية أفراداً، بمن فيهم نساء وفتيات، من الجنسية لأسباب أمنية وكتدبير لمكافحة الإرهاب. وفي كثير من الأحيان، قد يحرم أفراد أسرة من الجنسية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو دون إجراء تقييم موضوعي للمسؤولية الجنائية المثبتة عن أعمال الإرهاب. وتفيد تقارير بأن نساء وأطفالاً خاضعين لتدابير الحرمان من المواطنة، بما في ذلك العديد من الأسر المعيشية التي ترأسها والدة وحيدة، قد احتجزوا في مخيمات ومراكز احتجاز⁽⁶⁴⁾. وكما لاحظت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، فإن الكثيرين يُتهمون بالإرهاب لمجرد ارتباطهم بمقاتلين إرهابيين أجانب وليس بسبب جرائم ارتكبوها هم أنفسهم ويواجهون الابتزاز والتعذيب والتهديدات والعنف. وليس ثمة مبرر للحرمان التعسفي من الجنسية للنساء والأطفال المرتبطين بمقاتلين إرهابيين أجانب أو ذوي صلة بهم، وهو شكل متطرف من أشكال العقاب والعنف ضد النساء، بغض النظر

(61) مساهمة مقدمة من مركز بيتر ماکمولين المعني بانعدام الجنسية.

(62) مساهمة مقدمة من رابطة دعم الأسرة ورعايتها في سيلانغور وكوالالمبور (Frontiers Family).

(63) Equality Now, “2023 update: progress on ending sexism in nationality laws since July 2022”, 14 July 2023.

(64) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, “Position of the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism on the human rights consequences of citizenship stripping in the context of counter-terrorism, with particular reference to north-east Syria”, position paper, February 2022. متاحة على الموقع www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Deprivation-of-Citizenship.docx.

عما إذا كانت النساء قد ارتبطن بمقاتلين إرهابيين أجنبيا طوعا أو قسرا. ويمكن اعتبار الحرمان من الجنسية كتدبير من تدابير الأمن الوطني وما ينجم عنه من انعدام الجنسية معاملة أو عقوبة قاسية ولإنسانية ومهينة تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك في الحالات التي تستخدم فيها هذه التدابير لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل رفض نشاطهم باعتباره تهديدا إرهابيا⁽⁶⁵⁾.

سابعاً - الممارسات الجيدة في الحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها وإزالة الأحكام التمييزية الواردة في القوانين الوطنية

46 - أحرز تقدم ملحوظ على الصعيد الوطني في الحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها وإصلاح قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين من خلال الإصلاحات التشريعية وشراكات المجتمع المدني، وكذلك في المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية، على النحو المبين في الفرع التالي. وترد الأمثلة على الممارسات الجيدة على سبيل الإيضاح، لأن السياق التشريعي والاجتماعي الذي تعمل فيه البلدان يتفاوت تفاوتاً كبيراً.

ألف - الإصلاحات التشريعية ومبادرات السياسة العامة

1 - تعديلات قوانين الجنسية والقوانين الإدارية التي تميز بين الجنسين

47 - يقوم عدد متزايد من البلدان بإلغاء أو تعديل أحكام الجنسية التي تميز بين الجنسين في القوانين والداستاتير. ففي عام 2007، عدل المغرب قانون الجنسية لديه بأثر رجعي لدعم حق المرأة في منح الجنسية لأطفالها وسحب تحفظه على الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽⁶⁶⁾. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، مكن اعتماد المرسوم بقانون اتحادي رقم 16 لسنة 2017، بتعديل القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 1972 بشأن الجنسية وجوازات السفر، المرأة الإماراتية من التقدم بطلب لنقل جنسيتها إلى الأطفال المولودين لأب أجنبي بعد فترة ست سنوات من الولادة - على أن يكون القرار وفقاً لتقدير الحكومة - باستثناء الحالات التي يكون فيها الأب عديم الجنسية أو مجهول الهوية، وفي هذه الحالة، تُمنح الجنسية عند الولادة⁽⁶⁷⁾. وفي عام 2018، سمح وزير الداخلية في لبنان للنساء المطلقات بإدراج أسماء أطفالهن في أوراق الأحوال المدنية، حتى لو كانوا عديمي الجنسية، وفي عام 2022، صاغت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية خطة عمل للسماح للمرأة اللبنانية بمنح جنسيتها لأطفالها⁽⁶⁸⁾. وفي عام 2017، قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بوجوب تحديد متطلبات الوجود المادي والإقامة نفسها فيما يتعلق بالجنسية المشتقة للأب والأمهات الأمريكيين غير المتزوجين⁽⁶⁹⁾. وفيما يتعلق بانعدام الجنسية على وجه التحديد، اتخذ برلمان لاتفيا في عام 2019 خطوة حاسمة نحو القضاء على انعدام

Institute on Statelessness and Inclusion, "Principles on deprivation of nationality as a national security measure", 2020 (65)

.UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2023". (66)

(67) مساهمة مقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(68) مساهمة مقدمة من مركز العدالة العالمية.

Supreme Court of the United States of America, *Sessions v. Morales-Santana*, No. 15-1191, 582 US, (69) .opinion, 12 June 2017

الجنسية للأطفال باعتماد قانون، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020، لمنح الجنسية التلقائية للأطفال "غير المواطنين"، ما لم يختار الوالدان جنسية أخرى⁽⁷⁰⁾.

48 - وقد أُجريت إصلاحات أحدث عهداً، في عام 2022، في ليبيريا، حيث أُجيز تعديل لقانون الأجانب والجنسية لإلغاء جميع الأحكام التي تميز بين الجنسين والتمسك بحقوق الجنسية المتساوية، وفي بنن، حيث اعتمد قانون جديد للجنسية يضيف الشرعية على نقل الجنسية للوالدين على قدم المساواة. ووقع رئيس نيبال قانون الجنسية النيبالية ليصبح قانوناً في 31 أيار/مايو 2023، مما ألغى بعض التمييز على أساس الجنس، لكن الحق في منح الجنسية للأزواج الأجانب لا يزال يُميّز ضد المرأة⁽⁷¹⁾. وفي عام 2022، قرر مجلس الوزراء في ماليزيا منح المرأة الماليزية الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها، حيث أشار إلى أن التقييد ينتهك الحظر الدستوري في البلد بشأن التمييز على أساس الجنس. وعلى إثر هذا القرار التاريخي، منحت المحكمة الاتحادية الضوء الأخضر للمضي قدماً في طعن في قضية تتعلق بحقوق الجنسين في الجنسية، ووافقت حكومة ماليزيا المنتخبة حديثاً على المضي قدماً في هذه الإصلاحات. وتحفظ بعض البلدان بفرقة عمل أو فريق عامل مخصص لتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن انعدام الجنسية⁽⁷²⁾. وأكدت عدة بلدان، بما فيها كيريباس، التزامها بإنهاء التمييز الجنساني في قوانين الجنسية. وعلى مدى العقد الماضي، عدلت دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل قطر، من خلال قانونها رقم 5 لعام 2009، قوانينها للسماح للنساء بالحصول على جوازات سفر دون وصي⁽⁷³⁾. وفي عام 2019، ألغت المملكة العربية السعودية لوائح وزارة الداخلية التي تتطلب حصول المرأة على إذن وصي ذكر للسفر إلى الخارج⁽⁷⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، أدخل المزيد من البلدان مؤخراً ضمانات للحيلولة دون انعدام الجنسية لدى الأطفال، كما هو الحال في إندونيسيا وقيرغيزستان والفلبين وكوت ديفوار⁽⁷⁵⁾.

2 - تحسين شمول إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية وسبل الوصول إليها

49 - تعتبر إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية ضرورية لتحديد ومنح وضع الحماية للأشخاص عديمي الجنسية في حالات الهجرة ويمكن أن تُيسّر تجنيسهم. ولم يضع سوى بضع عشرات من البلدان إجراءات مخصصة لتحديد حالات انعدام الجنسية، بل إن عدداً أقل من البلدان لديه إجراءات تقي بجميع أو بعض العناصر الأساسية التالية اللازمة لضمان فعالية تلك الآلية: (أ) موقع المؤسسات التي تشرف على إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية؛ (ب) سبل الوصول إلى الإجراءات؛ (ج) تنسيق قرارات تحديد صفة اللاجئ وانعدام الجنسية؛ (د) الاعتبارات المتعلقة بالأدلة؛ (هـ) الضمانات الإجرائية؛ (و) الحقوق الممنوحة

(70) Commissioner for Human Rights of the Council of Europe, "Latvia takes important step toward eliminating child statelessness", public statement, 18 October 2022. متاحة عبر الرابط: www.coe.int/en/web/commissioner/-/latvia-takes-important-step-toward-eliminating-child-statelessness.

(71) Equality Now, "2023 updated: progress on ending sexism in nationality laws".

(72) UNHCR, "#IBelong campaign to end statelessness: January–March 2023 update", 23 June 2023. متاحة عبر الرابط www.refworld.org/docid/649555744.html.

(73) مساهمة مقدمة من قطر.

(74) Human Rights Watch, *Trapped*.

(75) UNHCR, "#IBelong campaign to end statelessness by 2024". انظر www.unhcr.org/ibelong/.

للأشخاص عديمي الجنسية المعترف بوضعهم؛ (ز) تجنيس الأشخاص عديمي الجنسية⁽⁷⁶⁾. وفي عام 2019، اعتمدت الأرجنتين قانوناً بشأن الاعتراف بالأشخاص عديمي الجنسية وحمايتهم، نصّ صراحة على التزام الحكومة باتتبع نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية في هذه المسألة⁽⁷⁷⁾. ونفذت البرازيل ثلاث آليات تشريعية لمعالجة مسألة انعدام الجنسية، تجمع بين قانون الأرض وقانون الدم، وتنفذ إجراء تحديد انعدام الجنسية مع تقاسم عبء الإثبات. ولتعزيز إمكانية الوصول، أطلقت وزارة العدل والأمن العام في البرازيل منصة على الإنترنت، تعرف باسم "SisApatridia"، لتيسير تقديم طلبات الاعتراف بانعدام الجنسية ومعالجتها⁽⁷⁸⁾.

3 - وضع نظام شامل للتسجيل المدني

50 - إن وجود نظام قوي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يعد أيضاً أمراً بالغ الأهمية للحيلولة دون انعدام الجنسية ومعالجته. ومن العناصر الرئيسية لهذا النظام تسجيل المواليد، الذي لا يمنح الجنسية في حد ذاته، بل يشكل سبيلاً هاماً نحو تحديد هوية الشخص بموجب القانون؛ وتتشظى شهادة الميلاد سجلاً قانونياً لمكان ولادة الطفل وتُحدّد من هم الوالدان، إضافة إلى عناصر المعلومات الأخرى التي تعتبر أساسية لإثبات استحقاق الجنسية. وبغض النظر عن وسائل اكتساب الجنسية أو الإجراءات والقيود المختلفة لتسجيل المواليد، ينبغي توفير وسائل بديلة للحصول على وثائق هوية في الحالات التي لا يكون فيها لدى الأشخاص شهادات ميلاد صالحة قانوناً⁽⁷⁹⁾.

51 - وفي السنوات الأخيرة، أجرت أفغانستان وجنوب السودان وغينيا إصلاحات تشريعية للسماح للأمهات بتسجيل المواليد، بينما تسمح موزامبيق أيضاً للأم الوحيدة بتسجيل طفل باسمها السابق للزواج⁽⁸⁰⁾. وأقرت قيرغيزستان مؤخراً مشروع قانون يُمكن الآباء غير الحاملين لوثائق أو عديمي الجنسية من تسجيل المواليد⁽⁸¹⁾. واعتمدت الجمهورية الدومينيكية القانون الأساسي بشأن وثائق الأحوال المدنية، حيث أنشأت النظام الوطني لسجل الأحوال المدنية، الذي ييسر تقديم خدمة التسجيل المدني بالحضور الشخصي والكترونياً ويلغي إجراء التأكيد المطلوب لحالات التأخر في استخراج شهادات الميلاد وتسجيل المواليد بعد 60 يوماً⁽⁸²⁾. ويساعد التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق بتسجيل الأشخاص المتقنين، مثلما لوحظ في بنما،

(76) لمزيد من المعلومات، انظر UNHCR, Good Practice Paper: *Action 6 – Establishing Statelessness Determination Procedures for the Protection of Stateless Persons*, July 2020.

(77) مساهمة مقدمة من الأرجنتين.

(78) Ana Raquel Menezes, "Breaking the mold: Brazil's progressive approach to granting nationality and reducing statelessness", European Network on Statelessness, 29 June 2023.

(79) *Guidelines on the Legislative Framework for Civil Registration, Vital Statistics and Identity Management*, Studies in Methods, Series F, No. 123 (United Nations publication, 2023).

(80) UNHCR and the United Nations Children's Fund, "Background note on sex discrimination in birth registration", 6 July 2021.

(81) UNHCR, "Ground-breaking law means every child in Kyrgyzstan will have right to a birth certificate", press release, 26 May 2023.

(82) UNHCR, "#IBelong campaign to end statelessness: January–March 2023 update".

حيث تعمل الأجهزة على أساس دائم ودوري لتسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد⁽⁸³⁾. ويمكن إدراج خطة استراتيجية وطنية مكرسة تُعنى بالتسجيل المدني في صلب خطط التنمية الوطنية، كما هو الحال في ناميبيا، حيث كررت الحكومة تأكيد التزامها بتسوية أوضاع الأشخاص غير الحاملين لوثائق وعديمي الجنسية في خطة هارامبي الثانية للازدهار للفترة من 2021 إلى 2025⁽⁸⁴⁾.

4 - إدراج انعدام الجنسية في الإحصاءات الوطنية

52 - لا يُبلغ ما يزيد على نصف جميع البلدان بالبيانات المتعلقة بانعدام الجنسية، والبلدان التي لا تعمل ذلك تميل إلى أن تكون لديها بيانات جزئية أو غير موثوقة وتطبق منهجيات ونهاج إحصائية مختلفة لجمع بيانات السكان عديمي الجنسية والإبلاغ عنهم⁽⁸⁵⁾. وقد أدمجت بعض البلدان انعدام الجنسية في الإطار الإحصائي الوطني، كما هو الحال في أمثلة تعداد السكان والمساكن لعام 2019، والمسح الاجتماعي - الاقتصادي لعديمي الجنسية في شونا بكينيا، وسجل السكان في النرويج، والدراسة الاستقصائية لانعدام الجنسية في كوت ديفوار. وإضافة إلى ذلك، أنشأت الفلبين آلية تنسيق وطنية بشأن إحصاءات انعدام الجنسية⁽⁸⁶⁾.

باء - الشراكات المتعددة الأطراف

1 - جهود المناصرة التي تبذلها آليات حقوق الإنسان

53 - من بين البلدان الـ 24 التي لديها قوانين جنسية تميز بين الجنسين، هناك 21 بلدا طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأبدي 12 بلدا منها تحفظات على المادة 9، إما بكاملها أو تحديدا على الفقرة 2 من المادة 9، التي تقتضي أن تمنح الدول الأطراف حقوقا متساوية للوالدين فيما يتعلق بنقل الجنسية⁽⁸⁷⁾. وقد دأبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على الحوار مع الدول الأطراف، مثل الأردن وجزر البهاما والمغرب والمملكة العربية السعودية، لاعتماد ما يلزم من تدابير للقضاء على التمييز المباشر وغير المباشر في قوانين وممارسات الجنسية من أجل تحقيق المساواة الجوهرية في تلك المسائل، وعلى التوصية باعتماد تدابير من هذا القبيل⁽⁸⁸⁾. كما دعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة الدول الأطراف إلى ضمان حق المرأة في منح الجنسية بموجب القانون ومن خلال تطبيق الأحكام القانونية⁽⁸⁹⁾. وأعيد تأكيد التوصيات المتعلقة بإلغاء

(83) UNHCR and the Organization of American States, "Regional study on late birth registration, issuance of nationality documents and statelessness: standards, best practices, barriers and challenges", December 2020

(84) Anette Bayer Forsingdal, Dianne Hubbard and Adrijana Corluca, "Birth registration and statelessness in the member States of the Southern Africa Development Community" (UNHCR, 2022)

(85) UNHCR, "Global trends: forced displacement in 2022" (Copenhagen, 14 June 2023)

(86) Expert Group on Refugee, Internally Displaced Persons and Statelessness Statistics, "Country examples of data collection on statelessness statistics", background document, January 2022

(87) UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2023"

(88) انظر أيضا CEDAW/OMN/CO/2-3.

(89) انظر، على سبيل المثال، CCPR/C/KWT/CO/3 و CCPR/C/MRT/CO/1 و CERD/C/BHR/CO/8-14 و CERD/C/LBN/CO/23-24 و CRC/C/LBN/CO/4-5 و CRC/C/KWT/CO/3-6.

الأحكام التي تميز بين الجنسين في قوانين الجنسية في سياق الاستعراض الدوري الشامل⁽⁹⁰⁾، حيث قُدِّم ما لا يقل عن 250 توصية ذات صلة في الفترة من 2008 إلى 2020، وقد وُجِّه زهاء 200 توصية من مجموع التوصيات المتعلقة بهذه المسألة إلى البلدان الـ 24 التي لا تزال تميز فيما يتعلق بمنح الجنسية للأطفال، مع قبول فُرابة خُمس تلك التوصيات⁽⁹¹⁾.

2 - المبادرات الإقليمية والدولية

54 - في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اعتمدت 28 بلدا وثلاثة أقاليم إعلان وبرنامج عمل البرازيل، في عام 2014، بهدف تعزيز حماية اللاجئين والأشخاص المشردين وعديمي الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في المنطقة في غضون 10 سنوات. وفي أفريقيا، أعلنت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية في إعلان أبيدجان بشأن القضاء على انعدام الجنسية، في عام 2015، وكررت التزامها، في عام 2017، في خطة عمل بنجول الملزمة قانونا بشأن القضاء على انعدام الجنسية للفترة 2017-2024. وثمة أدلة على التزامات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم، حيث اعتمدت جامعة الدول العربية الإعلان العربي بشأن الانتماء والهوية القانونية، وأيدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مبادرة انجينا بشأن القضاء على حالات انعدام الجنسية في وسط أفريقيا، وحدث كلاهما في عام 2018. وفي عام 2015، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي أول استنتاجات له بشأن انعدام الجنسية، وفي عام 2016، اعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، في دورتها 134 قرارا بعنوان "إعطاء هوية لـ 230 مليون طفل من دون حالة مدنية: أحد التحديات الرئيسية للأزمة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين". وتشمل المبادرات البارزة الأخرى قيام الاتحاد الأفريقي بوضع مشروع بروتوكول ملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن جوانب محددة من الحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا؛ وخطة العمل المكونة من سبع نقاط التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر بعنوان "ضمان حق كل فرد في الجنسية: دور البرلمانات في منع حالات انعدام الجنسية وإنهائها"، عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في عام 2015؛ وإعلان بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود الوطنية.

55 - ويؤدي أصحاب المصلحة الوطنيون أيضا دورا هاما في الإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية. ففي باكستان، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، قضت محكمة بيشاور العليا بأن زوجا أفغانيا لامرأة باكستانية يحق له الحصول على بطاقة أصل باكستاني من الهيئة الوطنية المعنية بقواعد البيانات والتسجيل، مما يشير إلى تحول إيجابي نحو المساواة بين الجنسين⁽⁹²⁾. وفي عام 2017، قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بأن الدستور "يقتضي أن تحترم الحكومة المساواة في الكرامة والمكانة لمواطنيها من الذكور والإناث"، بما في ذلك في القوانين التي تحكم جنسية الأطفال المولودين في الخارج لوالدين يحملان جنسية الولايات المتحدة⁽⁹³⁾. وخلصت المحكمة الدستورية في النمسا إلى أن قرار المحكمة

(90) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/27/11.

(91) UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2023", p. 5

(92) Dawn News, "Pakistani woman's Afghan husband entitled to Pakistan Origin Card: PHC", 12 October 2022.

متاح في الرابط www.dawn.com/news/1714608.

(93) Supreme Court of the United States of America, *Sessions v. Morales-Santana*

الإدارية الاتحادية برفض طلب لجوء قدمته امرأة فلسطينية كان تعسفاً، في ضوء تقييم أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضد إعادة لاجئين فلسطينيين إلى قطاع غزة⁽⁹⁴⁾. وأثبتت الحكومات المحلية أيضاً أهميتها الحاسمة في تعزيز الشراكات مع الوزارات ذات الصلة ومنظومة الأمم المتحدة. ففي الفلبين، على سبيل المثال، أنشئ مركز جامع متخصص لتسجيل المواليد في مجتمع ساما - باجاو المحلي على أساس قوائم عائلية⁽⁹⁵⁾.

3 - مبادرات الأمم المتحدة

56 - قادت منظومة الأمم المتحدة مبادرات ملحوظة فيما يتعلق بإنهاء حالات انعدام الجنسية والهوية القانونية والبيانات والإحصاءات. فعلى سبيل المثال، أطلقت مفوضية شؤون اللاجئين حملة “#IBelong” في عام 2014، بهدف القضاء على حالات انعدام الجنسية. وفي عام 2019، نظمت المفوضية جزءاً رفيع المستوى بشأن انعدام الجنسية، حيث قدم مختلف أصحاب المصلحة 360 تعهداً، قدمت 252 منها الدول، بما في ذلك بشأن إنهاء قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين⁽⁹⁶⁾. وجمعت كل من فرقة العمل المعنية بخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية والتحالف العالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية خبرات تقنية تشمل منظمات ومناطق متعددة. وتولى فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية زمام القيادة في وضع توصيات دولية بشأن إحصاءات انعدام الجنسية، بالتشاور مع المجتمع المدني ومراكز التنسيق الحكومية، أُقرت في الدورة الرابعة والخمسين للجنة الإحصائية، المعقودة في آذار/مارس 2023⁽⁹⁷⁾.

جيم - حملات ومبادرات تضطلع بها جهات فاعلة في المجتمع المدني

57 - تضطلع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بدور لا يقل أهمية عما سبق. ففي ماليزيا ونيبال، كانت الإجراءات القانونية المتعلقة بحق المرأة في منح الجنسية مدفوعة بالقضايا التي رفعتها أمام محاكم الدرجة الأولى والمحاكم العليا منظمات المجتمع المدني التي تدعم الأمهات المتضررات، في حين أن الإصلاح التشريعي في إندونيسيا كانت تقوده أيضاً في المقام الأول جهات فاعلة في المجتمع المدني ويقوده برلمانيون⁽⁹⁸⁾. وفي الجمهورية الدومينيكية، وضعت منظمات المجتمع المدني خريطة طريق وخطة للمناصرة لتعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية⁽⁹⁹⁾. كما يضطلع المجتمع المدني بدور حاسم في التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (انظر A/HRC/23/23)، وأثبتت فعاليته في وضع المبادئ التوجيهية ذات الصلة، مثل مجموعة أدوات

(94) انظر <https://caselaw.statelessness.eu/caselaw/austria-constitutional-court-case-e-761-7662018-18>

(95) شعب ساما - باجاو هو إحدى المجموعات السكانية التي حددتها الدولة باعتبارها معرضة لخطر انعدام الجنسية، بسبب أسلوب حياتها الترحالي وعدم تسجيل المواليد على مدى أجيال.

(96) انظر <https://www.unhcr.org/ibelong/results-of-the-high-level-segment-on-statelessness>

(97) انظر E/2020/24 و E/CN.3/2022/10 و E/CN.3/2023/22 والمقرر 121/54 في الوثيقة E/2023/24.

(98) مساهمة مقدمة من مركز بيتر ماكمولين المعني بانعدام الجنسية.

(99) UNHCR, “#IBelong campaign update: January–March 2023”.

اليونيسف بشأن حق الطفل في الجنسية وانعدام الجنسية في مرحلة الطفولة⁽¹⁰⁰⁾. وتعمل الحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية على تعزيز الإصلاحات لمعالجة القوانين التي تميز بين الجنسين، وهي بمثابة اتحاد من المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية والأكاديميين ومنظومة الأمم المتحدة، يركز على جهود الدعوة والبحوث وتبادل المعارف⁽¹⁰¹⁾.

ثامنا - الخلاصة والتوصيات

58 - يعد انعدام الجنسية نتيجة سياسية في جوهره، وقوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين هي انعكاسات لهياكل السلطة الأبوية والاستعمارية التي تحكم أشكالاً أخرى من التمييز والعنف ضد النساء والفتيات. ويجب أن تعالج التشريعات والمبادرات الأخرى الأسباب الهيكلية والتاريخية لانعدام الجنسية والتمييز الجنساني في قوانين الجنسية، ويجب تطبيق الإصلاحات جنبا إلى جنب مع الهياكل ذات الصلة، من قبيل نظم التسجيل المدني والبيانات. وفيما يتعلق بجميع الحلول، يجب أن يُستشار، بطريقة مجدية، الأشخاص الذين يعانون من انعدام الجنسية والمتضررون من قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسنهم ونوع جنسهم وحالة إعاقتهم وهويتهم الجنسية وتوجههم الجنساني وسائر هوياتهم.

59 - وفيما يتعلق بأطر العمل الدولية والتشريعات الداخلية، توصي المقررة الخاصة الدول والجهات الفاعلة ذات الصلة باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) الانضمام إلى اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية وتنفيذ أحكامهما؛

(ب) تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، دون تحفظات على المادة 9، والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، على النحو المبين في المادة 2، بالاقتران مع المادتين 7 و 8، لضمان حق الطفل في اكتساب جنسية والديه دون تمييز على أساس الجنس أو الوضع من حيث الإقامة؛

(ج) مراجعة وإصلاح قوانين الجنسية والممارسات المتعلقة بالجنسية التي تميز على أي أسس محظورة، بما في ذلك التمييز الجنسي أو الجنساني؛

(د) خفض العقوبات القانونية والعملية أمام صفة المواطنة وإنشاء مسارات للتجنيس تكون متاحة للنساء والرجال على حد سواء، بأساليب تشمل إزالة الأحكام التي تميز بين الجنسين في الوثائق والمتطلبات الإدارية الأخرى؛

(هـ) دعم حق المرأة على قدم المساواة مع الرجل في اكتساب الجنسية وتغييرها والاحتفاظ بها ومنحها لأطفالها وزوجها مع ضمانات توفير الإجراءات القانونية الواجبة؛

UNICEF and Institute on Statelessness and Inclusion, "The child's right to a nationality and childhood (100) .statelessness: a toolkit for child rights actors", 23 April 2023

(101) انظر <https://equalnationalityrights.org/about-us>

(و) إدراج بنود عدم التمييز في الدساتير وقوانين الجنسية الوطنية ومعالجة الأسباب الجذرية للتمييز، مثل الأعراف الاجتماعية والثقافية والدينية، من خلال إدماج منظور جنساني في جميع القوانين واللوائح المتعلقة بانعدام الجنسية وحقوق الجنسية؛

(ز) تحسين الإطار التشريعي لمكافحة العنف الجنساني ضد النساء والفتيات عديمات الجنسية وضمان أن تعالج التشريعات التي تحظر العنف العائلي انعدام الجنسية والشواغل المتعلقة بالجنسية؛

(ح) إشراك القادة الدينيين والمجتمعيين في معالجة المعايير الاجتماعية والدينية التمييزية من أجل إنهاء ممارسة زواج الأطفال الضارة وتيسير تسجيل الزواج؛

(ط) وضع بنود استثنائية لمنح وضع الإقامة المستقلة للنساء المهاجرات اللاتي قد يتبعن لأزواجهن للإقامة في بلد ما وقد يقعن ضحايا للعنف العائلي، وضمان حصولهن على الخدمات وإمكانية وصولهن للعدالة، بغض النظر عن وضعهن من حيث الهجرة أو المواطنة.

60 - وفيما يتعلق بالتسجيل المدني والبيانات والإحصاءات، توصي المقررة الخاصة بأن تتخذ الدول والجهات الفاعلة ذات الصلة الإجراءات التالية:

(أ) التمسك بالحق المتساوي في تسجيل المواليد والحصول على شهادات الميلاد والزواج وغيرها من الوثائق المدنية، دون تمييز، بما في ذلك التمييز الجنسي أو الجنساني أو بسبب الوضع العائلي؛

(ب) إجازة تشريعات شاملة بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وتقليل أو إزالة الحواجز الإدارية والمالية، مثل الرسوم التي تُفرض على التأخر في التسجيل، مما يحول دون إجراء التسجيل أو تأخيره، ووضع ما يلزم من ضمانات؛

(ج) تنظيم حملات توعية عامة بشأن التسجيل المدني والهوية القانونية وإجراءات التسجيل المبسطة لتثقيف المجتمعات المحلية، وخاصة النساء والفئات المهمشة؛

(د) إنشاء وحدات للتسجيل المدني يسهل الوصول إليها وتنفيذ برامج توعية في المجتمعات المحلية النائية والمهمشة؛

(هـ) ضمان حق المرأة المستقل في الحصول على الوثائق المدنية وتسجيل المناسبات الحيوية وإلغاء الشرط الرسمي القاضي بوجود وصي أو ممثل قانوني لمرافقة النساء، وخاصة القاصرات أو الوالدات الوحيدات؛

(و) توعية وتدريب العاملين الصحيين وموظفي السجل المدني فيما يتعلق بانعدام الجنسية وتزويدهم بالأدوات اللازمة لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين على نحو شامل يراعي الاعتبارات الجنسانية؛

(ز) جمع بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة عن السكان عديمي الجنسية، بما في ذلك بيانات مصنفة حسب الجنس ونوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة، وفقا للتوصيات الدولية بشأن إحصاءات انعدام الجنسية وبالتشاور مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.